

المشاور اليه وحكم بموجبه وصحته وان لم المدعي عليه
بدفع الدين وقد فعل الدين وتنازل عما كان القيد
نقد ما ثبت عند الحاكم بثبوت الصئق والحكم
بصحة عقد قاضي شافعي مخ او صلح حكم الحنفى
وتنفذ الشافعي عند حاكم مالكي وحكموا بصحة
ذلك ثم عرض المشتد المذكور بعد النبوة
والعكس والتنفذ من الى حضرة موهنا افندي
سبح مشايخ الاسلام قاضي الصاكر المصورة
بالديار المصرية اعز الله تعالى احكامه فاستله
تخطه وخطه وعباراة خطه لما اطاعت عليه
غلبه وحرسته ووجوب ما فيه فقبلته وامضيتها
وبل ان ارض سيدة من السفر لم ان يكلمها شهيد
بوعليه عند الحاكم او يطالبوا الشهود فيشهدون
في وجهه بعد ذلك هو بنفسه ولو كبله او اذا اقام
احدا يشهد ان الشهود وقت الشهادة كانوا
مترابطين عي ذلك وانهم شهدوا باطلا ورجعت
الشهود فيما شهدوا وبعد ثبوت الصئق بشهادتهم
والحكم والتنفذ من واطلاء مولانا افندي فيقبل
ذلك ويبطل الصئق والحكم به والتنفذ ام لا وهل
اذا اقام بيينة ان العبد البشير هو في ملكه وانما هو و
مع العبد عنده نحو ثلاث سنوات يقبل ذلك ويجعل

هـ

به ويبطل ما ذكر من الحكم والتنفذ وهذا اذا اقام شخصاً
اجنبياً او ادعى ان العبد الذي ثبت عنه لم يجر
في صفة الصئق واقام الشخص اجنبى بيينة ان العبد
جاري ملكه الصئق الي يوم القيامة تاريخه وان
الصئق له كان عنده ودية يقبل ذلك ويصير
العبد مرفوقا بل بعد الحكم وما ذكر من الصئق
والثبوت والتنفذ او يلزم الصئق ثبوت المدعي
ان في ملكه ام لا وهل يلزم المدعي بالملك حينما ان يقول
بالملك والوديعة ام لا **الحاج** اذا شهد الشهود
ان سيده الصئق وهو مال له وقتى القاضى
بعفته صار حراما من احرار المسلمين فلا يسم بعد
ذلك دعوى عبودية فان القضا بالمعية تقتضى
عكافة الناس **س** في شخص ناظر عليه وقت مغلطاي
الجمالي ومن جملة الوقف من رعة مبلد تسمى خيتا يماز ارض
العرة من عمل جملة ثم ان شخصاً اشترى من الناظر
المذكور المزرعة المذكورة مدة معينة باجرة معينة
الي ان اخذ المملكة الخسكارين عثمان ونزل المستاجر
اسمه في دفتر السلطان بن عثمان ان المزرعة لله لوقفة
اشترىها ووقف على نفسه ثم من بعده على اولاده
فداه الناظر ذلك فاسل اليه وكيله ومعه صورة
كتاب الوقف وصحته شهود بنقل الشراذ ان المراد

١٤٦